

المبحث الرابع

المُراد بـ «نقد المتن»

عند عامّة المعاصرين النّاقدين «للصّحّاحين»

أولى المَعَارِكِ في ساحة التّدافع الفكريّ بين أهل الحديث وخصومهم ينبغي أن تبدأ بـ: تحديد المُراد بالمُصطلحات، فإنّ حُسن التّصوّر لمُراد الخصم من «النّقد للمتن» -مثلاً- كفيلٌ بإفحام جوابه، واختصار وقت نزاله، بدل التّيه الحاصل في كثيرٍ من الجدالات العقيمة النّاجمة عن اختلاف مُراد كلّ طرف من هذا المُصطلح.

فقد كنت ألاحظ في تتبّعي لجملةٍ من كتابات المُعترضين على منهج المُحدّثين، أنّها تحصر معنى النّقد للمتن في معنى «تمحيص الأحاديث من جهة معقوليّة معانيها، بعرضها على الأصول القطعيّة».

تريّ مثال ذلك في قول (محمّد حمزة): «نقد الحديث يتفرّع إلى قسمين:

قسم: يستند فيه على الرواية وصحّتها والرّجال، ومقدار الثّقة بهم.

أمّا القسم الثّاني: فيعتمد فيه على الحديث نفسه ووضعوا له علومًا، منها: علم غريب الحديث ومُختلفه، وناسخه ومنسوخه.

بيد أنّ النّظر في صحّة المتن، وما إذا كان مُساوفاً للظّرف الَّذي قيل فيه، واتفّق ذلك الحديث مع سُنن الحياة، والقوانين الطّبيعيّة، وحكم العقل: لم يحظَ

بما حظي به القسم الأول من عناية المُحدِّثين، وهو ما حدا بالباحثين المُحدِّثين إلى توجيه نقدهم إلى هذا الخلل في منهج المُحدِّثين»^(١).

غير أنَّ فِئَةً مِنْ أَذْنَابِ المُسْتَشْرِقِينَ تُصِرُّ عَلَى أَنْ تَفْهَمَ مِنْ عِبَارَاتِ المُسْتَشْرِقِينَ نَفْيَ نَظَرِ المُحَدِّثِينَ فِي الْمَتُونِ بِالْمَرَّةِ، حَتَّى مَا تَعَلَّقَ بِالشُّذُودِ وَاختِلَافِ الْأَلْفَاظِ! وَأَنْهُمْ يَتَعَدُّونَ بِالْحَدِيثِ لُمُجَرَّدِ وَثَاقَةٍ رَوَاهُ وَاتِّصَالِ سَنَدِهِ! فَيَتَعَلَّقُونَ فِي هَذَا الْفَهْمِ بِمِثْلِ فِقْرَةٍ لِلْمُسْتَشْرِقِ (كَائِتَانِي) قَالَ فِيهَا: «إِنَّ الْمُحَدِّثِينَ لَا يَجْسُرُونَ عَلَى الْإِنْدِفَاعِ فِي التَّحْلِيلِ النَّقْدِيِّ لِلسُّنَّةِ إِلَى مَا وَرَاءَ الْإِسْنَادِ، بَلْ يَمْتَنِعُونَ عَنْ كُلِّ نَقْدٍ لِلنَّصِّ»^(٢).

وَلَا أَحَالَ أَحَدًا أَشْهَرَ مِنْ (أَبُو رِيَّةَ) فِي إِشَاعَةِ هَذَا التَّعْمِيمِ الظَّالِمِ فِي حَقِّ الْمُحَدِّثِينَ، فَقَوْلُهُمْ مَا لَمْ يَقُولُوا حِينَ زَعَمَ تَنَكُّبُهُمْ عَنْ «عَلَطِ الْمَتُونِ، فَهَمْ يَقُولُونَ: مَتَى صَحَّ السَّنَدُ صَحَّ الْمَتْنُ»^(٣).

وَعَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ فِي الْفِرْيِ جَرَى (إِبْرَاهِيمُ فُوزِي) فِي قَوْلِهِ عَنِ الْمُحَدِّثِينَ: «يَعْتَبِرُونَ نَقْدَ الْمَتْنِ لَا يَجُوزُ الْبَحْثُ فِيهِ مَتَى صَحَّ الْإِسْنَادُ، فَابْتَعَدُوا عَنْهُ»^(٤).

فَهَذَا التَّصَوُّرُ السَّيِّئُ لِمَنْهَجِ الْمُحَدِّثِينَ انْسَحَبَ عَلَى عَمَلِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي صَحِيحَيْهِمَا، فَلَمْ يُتَوَرَّعْ عَنِ الْإِزَاقِ هَذِهِ التُّهْمَةُ بِهِمَا بِالتَّبَعِ، إِذْ كَانَا فِي نَظَرِ الْمُعْتَرِضِينَ لَا يَعْدُونَ الْعِنَايَةَ «بِالتَّحْقِيقِ فِي السَّنَدِ، وَبَيْنَا صَحِيحَيْهِمَا عَلَى شُرُوطِهِمَا فِيهِ، أَوْ عَلَى مَا صَحَّ عَنْهُمَا مِنَ الْإِسْنَادِ، فَإِذَا صَحَّ الْإِسْنَادُ وَكَانَ رَجَالُهُ ثِقَاتًا فِي حُكْمِهِمَا عَلَيْهِمْ، كَانَ مَتْنُ الْحَدِيثِ صَحِيحًا، بِمَعْنَى أَنَّهُ مِمَّا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى وَجْهِ التَّحْقِيقِ»^(٥).

(١) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر» (ض/٢٠٩).

(٢) من حاشية الخولي على «أصول الفقه المحمدي» لشاخت (ص/٦٥-٦٦).

(٣) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/٢٥٨).

(٤) «تدوين السنة» لإبراهيم فوزي (ص/١٦٦-١٦٧) بتصرف يسير.

(٥) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» للأدهمي (ص/٢٧).

فتلك المَقولة من (محمود أبو رية) - هو وَمَنْ تَأَبَّطَهَا مَعَهُ - لا يستحي من الإعلان بها، وهو يَعْلَمُ يَقِينًا بَأَنَّ علم «مصطلح الحديث» زاحِرٌ بمباحث الشُّذوذ والاضطراب، والقلب، والإدراج، والعِلل، ومختلف الحديث، وهذه كُلُّها من مَبَاحِثِ المتن؛ ويعلم أَنَّ علماء الحديث قد أَوَّلُوا هذه المَبَاحِثِ المَنَنَِّةَ حَيَرًا في مُصَنَّفَاتِ العِللِ والنَّحَارِيجِ.

هذا الإقرار تجده في مثل قول (كايتاني) نفيه: «إِنَّ المَحْدِّثِينَ صَرَّحُوا أَنَّهُ لا يلزم من صَحَّةِ السَّنَدِ صَحَّةُ المتن، فكانوا صريحين في عدم ربط السند بالمتن بالقبول والرفض، وإن كل واحد منهما وحدة مستقلة لإجراء النقد والتحليل عليه، وإن هناك أشياء تؤثر على المتن مع صحة السند كالشُّذوذ ووجود عِلَّةٍ في المتن»^(١).

فالَّذِي أفهمه من هذا الكلام، أَنَّ المُسْتَشْرِقِينَ المُعْتَنِينَ بموضوع الحديث، يريدون مِن إطلاقي هذا التَّفَهِّيَ للنَّظَرِ المَنَنِِّ عَنِ المَحْدِّثِينَ: نَفِي النَّظَرِ إِلَى مَعْقُولِيَّةِ معاني المتن في نفسها، ومدى انتفاء المعارضات الجسِيَّةِ والتَّارِيخِيَّةِ ونحوها عنها؛ ولكن كثيرٌ من المُتَّقِفِينَ العرب انساقوا وراء تلك الإطلاقاتِ مِن غير وَعْيٍ تامٍّ بحقيقتها وسياقاتها، فوقعوا في كَذِبٍ مفضوح على المَحْدِّثِينَ؛ ولعلَّهم تَقَصَّدُوهُ من باب التَّهْوِيلِ فِي التَّوَصِيْفِ! تَشْنِيْعًا وتَصْغِيرًا لأقدار المَحْدِّثِينَ في نظرِ النَّحْبِ المُتَّقِفَةِ المُسْلِمَةِ.

فلهذا أَجِدُنِي مُسْتَثْفًى بَعْضَ كِتَابَاتِ الإِسْلَامِيِّينَ وَمِن تَعْنِي الرَّدَّ عَلَى المُسْتَشْرِقِينَ وَأَفْرَاحِهِمْ فِي هَذَا البَابِ، وَهُمْ يَسْتَجْلِبُونَ رُكَّامًا مِن أَمْثَلَةِ نَقْدِ المَحْدِّثِينَ لِأَلْفَاظِ المَتُونِ، زِيَادَةً، وَتَقْصَا، وَتَفَرَّدًا، وَاضْطِرَابًا... إلخ، مِمَّا يَذْكُرُهُ العُلَمَاءُ فِي كُتُبِ «المصطلح»، وَمِمَّا يَعْلَمُهُ المُسْتَشْرِقُونَ قَبْلَهُمْ^(٢)؛ فلهذا عِنْدِي

(١) انظر قوله في «دائرة المعارف الإسلامية (٢/الهامش ٢٢٩- الخولي).

(٢) كما تَرَى هَذَا الصَّنِيعَ -مثلا- عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ الْخَطِيبِ فِي كِتَابِهِ «الرَّد عَلَى مَزَاعِمِ المُسْتَشْرِقِينَ: جَوْلِزْهَر» وشاخث (ص/٣٦)، وصالح رضا في «النظر في متن الحديث في عصر النبوة» (ص/٣٧٨) وغيرها كثير.

-والله- مَضِيعَةٌ لوقت القارئ، واستكثار للأوراقِ بلا فائدةٍ، وخروج عن محلِّ
النِّزاع، بما يعود على أفهامِ أهلِ الحقِّ بالمثلبةِ.